كليـــة الحقوق
قسـم المرافعات

الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمد عصام الترساوي

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د / سيد أحمد محمود (مشرفاً و رئيســاً)

أستاذ ورئيس قسم المرافعات ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

أ.د / محمود السيد عمر التحيوى (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق – جامعة المنوفية

أ.د / محمود مختار عبد المغيث (عضواً)

أستاذ قانون المرافعات المساعد بكلية الحقوق – جامعة جلوان

١٤٤٠ هـ ـ ٢٠١٩ م

كليـــة الحقوق
قسـم المرافعات

صفحة العنوان

اسم الباحث: محمد عصام الترساوي

اسم الرسالة: الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون العام

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كليـــة الحقوق
قسـم المرافعات

الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمد عصام الترساوي

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د / سيد أحمد محمود (مشرفاً و رئيســاً)
أستاذ ورئيس قسم المرافعات ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

أ.د / محمود السيد عمر التحيوى (عضواً)
أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق – جامعة المنوفية

أ.د / محمود مختار عبد المغيث (عضواً)
أستاذ قانون المرافعات المساعد بكلية الحقوق – جامعة جلوان

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ (٣٧) وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ (٣٨)

صدق الله العظيم

الأيتان ٣٧-٣٨ من سورة هود

إهـــداءُ

إلى والدي....أهدي هذا العمل المتواضع الذي لم يبخل على يوماً بشيء

إلى والدتي... التي زودتني بالحنان والمحبة

إلى ابنائي... بيرى ومروان

إلى اخواتي...

وإلى كل.....من تعلمت على يده حرفاً أصبح يضيء الطريق أمامي

وإلى أهلي.... وأصدقائي الأوفياء أقول لهم شكراً،

أنتـــم من وهبتمــوني الحــياة والأمل والنشـــأة على طلب العـــلم والمعرفة والاطلاع

الباحث

يقول المولى عز وجل في محكم آياته: **{ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ }**، فالشكر الأول والآخر إلى المنعم الباري عز وجل، الله سبحانه وتعالى، الذي أحاطني برعايته الإلهية العظيمة، ويسر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

ومصدقا للحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من لم يشكر الناس، لم يشكر الله)**، أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف على الرسالة، وأرشدني إلى كيفية إعداد هذا البحث ولم يدخر جهدًا في النصح **أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور/ سيد أحمد محمود استاذ ورئيس قسم المرافعات ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس سابقا**، فهو رمزاً للعطاء والتواضع ومثلا يحتذي به في التعاون مع من تتلمذوا على يديه واعترافاً بذلك، ما لمسته من حسن خلقه وتواضعه ومناقشته ونصحي وإرشادي وتوجيهي بموضوعية منهجية وفكر عميق، فله مني جزيل الشكر وجزاه الله عني خير الجزاء داعياً له بوافر الصحة والعافية وان يحفظه الله دوماً ليكون ذخراً للعلم وطلابه، حيث لم يبخل علي ولا على هذه الرسالة بالنصح والإرشاد والتوجيه ولم يكن لهذه الرسالة ان تظهر الى الوجود لولا جهوده المتواصلة، والذي مهما كتبت فلن استطيع ان أوفيه حقه من أن أشكره وأقدره بإخلاص عميق على هذا الجهد الكبير الذي بذله من علم وتوجيه فله مني جزيل الشكر وجزاه الله عني خير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى **الأستاذ الدكتور/ محمود السيد عمر التحيوي أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق جامعة المنوفية،** لقبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والتحكيم، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان وجزاه الله عني كل خير وأدعو له الله بوافر الصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ محمود مختار عبد المغيث أستاذ قانون المرافعات المساعد بكلية الحقوق جامعة حلوان،** لتفضله قبول مناقشة هذا العمل والمشاركة بعضوية لجنة الحكم علي الرسالة وتحمل عناء قراءتها على الرغم من مشاغله الجسام فجزاه الله عني خير الجزاء ونفع بعلمه ووفقه في الدنيا والاخرة .

أسأل والله أن يجزيهم عني خير الجزاء لما قدموه لي من عون.

الباحث

مقدمة

العدل اسم من أسماء الله الحسنى – صفة من صفاته – أسس به رب الكون نظامه، وتحقيق العدل مهمة الرسل والأنبياء، وهو رسالة السماء إلى الأرض، ولن يتحقق العدل إلا بقضاء مستقلٍ ونزيه وفقا للأسس والمعايير والمبادئ الأساسية للتقاضي.

وإلحـــــــاقـــــــا للمتغيرات الدولية ومن ثم الإقليمية والمحلية.

وإعتبـــــــــــارا لما طرأ من مستجدات منذ بداية الألفية الثالثة.

وإنطـــــلاقـــــــا من اهتمام الدولة بموضوع القضاء والتقاضى.

وإدراكـــــــــــا لأهـمـية قـيام الـسـلطة القضائية بواجباتها على نحو أكفـــأ.

وتـــصـــــمـيمـــا عـلـــى مـــواجـــهـــه التحدى الذى فرض نفسه على الـــمجتمـــع.

وإيـــمـــــــانـــــا بالدور الذى تقوم به السلطة القضائية، تماشيا من الخطة الاستراتيجة للدولة.

فقد تمخضت فكرة تطوير هذا الصرح الشامخ نحو تعزيز دوره فى ظل عالم جديد، ومتغير يسعى نحو الأفضل دائما ليكون نبراسا ومنارة لغيره من المؤسسات الأخرى حتى تحذو حذوه وتسير على خطاه، متخطيا الصعاب والإشكاليات دون أن يجور خصم على آخر.**و تركزت الدراسة إلى وضع خطة لتطوير العمل القضائي من عده جوانب.**

<u>الجانب البشري:</u>– الذي يتعلق بالقاضي، والمحامي، والمتقاضي، ومعاونو القضاء حتى الولوج إلى قاعات المحكمة وصدور الحكم وتنفيذه.

<u>أو من الجانب الإداري:</u> المتعلق بالإجراءات الإدارية وذلك رغبة منا في أحداث طفرة قانونية تكنولوجية داخل أروقة العدالة وصولا بها إلى أرقى مستوى من الخدمات المقدمة التي تليق بأعضاء السلطة القضائية وكافة المتعاملين معها.

أو من خلال الجانب التشريعي:- المتمثل في القوانين التي مضى عليها عشرات من السنيين والتي أضحت لا تواكب حالة المجتمع واوضاعه.

أو من خلال الجانب التقني:- المتعلق بالبرمجيات واستخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة في المجال القضائي.

ويأتي ذلك في إطار خطة الدولة وإرادة الجموع في أحداث تلك الطفرة، وقد استعنا واسترشدنا في تلك الدراسة بالعديد مما أثير وتداول بالمؤتمرات والندوات وورش العمل ذات الصلة والمعنية بهذا الأمر، **وذلك بالنظر إلى قلة مصادر البحث في هذا التخصص المتعلق باليه وسبل إجراءات رفع الدعوى القضائية عن بعد وفق ضمانات قانونية وتكنولوجية تتنفق مع ثقافة المجتمع وذلك في ضوء التنامي التكنولوجي وفى ضوء الإمكانيات المتاحة الحالية – بعد دخول البلاد في مرحلة الثورة المعلوماتية والتحول الرقمي للمجتمع كافة.** – وجدير بالذكر أننا لا ننكر مجهودات كل من سبقنا في هذا الطرح إلا أننا نود أن نشير إلى أن ما يميز تلك الدراسة عن غيرها أنها تعرضت بعمق لألية رفع الدعوى القضائية عن بعد وفق ضمانات قانونية وتكنولوجية تتنفق مع واقعنا بعكس من سبقنا الذى كان ينادى بضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية في العمل القضائي دون التعرض لسبل واليات التقاضي بشكل الكتروني في ضوء التطور الحالي ، إلا اننا لا يمكن أن ننكر دورهم المثمر في غرز بذرة التحديث – ومنها على سبيل المثال لا الحصر:-

مؤتمر العدالة الناجزة ٢٠١٠ ، المؤتمر الدولي الأول للتقاضي الإلكتروني، المؤتمر الدولي الثانى للتقاضى الإلكتروني ٢٠١٤،، مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار بالإسكندرية وأعمال مؤتمر القانون والتكنولوجيا المنعقد بجامعة عين شمس ديسمبر ٢٠١٧ – ومشروع الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية المصرية ٢٠١٩-٢٠٢٣ والتي اعدها فريق العمل تحت اشراف نادي القضاة ٢٠١٨..الخ ـــــــ وكان هدف كافة الجهات المعنية بالدولة من هذا الاهتمام البالغ بتطوير القضاء، باعتباره ركيزة

الدول المتقدمة وغيرها نحو التطور والتنمية، وأضحي النهوض بأوضاع القضاء والعدالة في العديد من الدول يحتل الصدارة الأولى بالنظر لما له من دور فعال في ترسيخ مفهوم العدالة – والتي هي اساس التقدم – بما يؤثر على استقرار كافة العلاقات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية والاستثمارية من أجل النهوض وتنمية كافة قطاعات الدولة في ظل مواجهة التحديات الجسام التي تمر بها البلاد. ورغبة الدولة في التحول الى المجتمع الرقمى اسوه بباقي الدول المتقدمة.

مما لا شك فيه أن هذا الموضوع ليس بالجديد في البلاد الأجنبية والعربية بيد أنه جديد بالفعل داخل محراب العدالة المصري وهذا ليس **بالعيب لسببين:**

اولاً: لأن النظام القضائي المصري سيطبق منظومة متكاملة، وفق أسس ومعايير هادفة بما تساعد كافة الدول الأخرى التي تعتمد على النظام التكنولوجي فقط في الاستعانة والاستفادة من التجربة المصرية في هذا المجال.

ثانياً: أن فرصة اللحاق بركب التطوير في الوضع الحالي سيكون أقصر من المدة التي استغرقتها العديد من الدول في بناء ذلك النظام لديها، لأن لدينا تجارب دول أخرى، يتسنى الاستفادة منها ومن ثم تلافى العيوب والأخطاء التي تعرضت لها.

ومن أجل ذلك فإن أرضنا خصبة لغرس بذرة التطوير والإنماء والتحديث بما يؤتي بثمار النجاح في القريب العاجل.

فإذا ما تعرضنا لبعض من نماذج تطوير المؤسسات القضائية فنجد أن منها قد أعتمد على إصلاح منظومة التشريع، منها من لجأ الى تحديث المؤسسات والمباني وصروح العدالة، ومنها من لجأ إلى التخطيط وتأهيل العنصر البشري داخل أروقة المحاكم ومنها من استخدم الوسائل التكنولوجية والتقنيات الحديثة في إدارة منظومة العدالة إلى غير ذلك من المجالات، ومن